الأسرة أحد أهم عناصر بناء الدول دستورياً وقانونياً

الأستاذ الدكتور/ أحمد محمود موافي

نائب رئيس محكمة النقض

مصر

الدولة بمفهومها العام – باعتبارها أهم ظاهرة تاريخية في حياة الإنسان– هي: تجمُّع سياسي، مؤسِّس لكيان جغرافي، محدد بحدود واضحة ومضبوطة، له اختصاص سيادي، يمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة التي يقودها أفراد منتخبون، تُمَارَسُ هذه السلطة – عبر العقد الاجتماعي – على شعب له حقوق وعليه واجبات، بهدف تأمين احتياجاته، وتطوير مواقعه، وتحقيق سعادته وازدهاره.

والدولة بهذا المفهوم التاريخي لها عناصر تقليدية كان يُقاس من خلالها ضعف الدولة أو قوتها، وتحديد ما إذا كانت الدولة أداة فاعلة ولاعبًا رئيسيًّا على الساحة الدولية أم لا، ولكن هذه العناصر التقليدية لم تعد تفي بتحقيق هذا القياس بوصفه معيارًا لبناء الدول، فالتغيرات هائلة والتطورات كبيرة، لدرجة أنه أصبح من الصعب ملاحظتها ومتابعتها من قبل الباحثين والدارسين في هذا المجال .

أولاً : المفهوم التقليدي للدولة:

لقد كانت قوة الدولة في الماضي تُقاس بموقع الدولة ومساحتها وعدد سكانها ... إلخ، وهذه العناصر على الرغم من أهميتها إلا أنها أصبحت تتراجع بشكل واضح أمام العناصر الجديدة التي تتشكل منها الدول الحديثة الدستورية والقانونية، وفيما يلي بيان لدور بعض هذه العوامل التقليدية في تحديد قوة الدولة:

الموقع: وله أهمية كبرى بالنسبة للدولة؛ حيث إنه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها، فمثلاً الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالاً بالعالم، وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخرى، وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع، فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل استمرار تجارتها، وبالتالي انعكاس ذلك على اقتصادها وقوتها ومكانتها الدولية.

المساحة: وهي عامل مهم من العوامل التي تحدد مكانة الدولة في العلاقات الدولية، فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزة مهمة، وتجعلها عظيمة ومهابة الجانب من قبل غيرها مقارنة مع الدول صغيرة الحجم، ولكن هذه المساحة إذا تناسبت مع عدد سكان معتدل وشعب متحضر ومتطور فإنها تكون عاملاً إيجابيًّا ومؤثرًا في دعم موقف الدولة، وزيادة هيبتها أمام العالم.

الحدود: ولها تأثير كبير في العلاقات بين الدول سلبًا أو إيجابًا، حيث إنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتهما قوية؛ فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير، وانسياب البضائع ورؤوس الأموال، وحرية الحركة التجارية؛ مما ينعكس إيجابًا على الوضع الاقتصادي لكلتا الدولتين؛ كذلك ينعكس طول الحدود سلبًا إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين، أما من الناحية العسكرية فإن طول الحدود ينهك الخصم ويتطلب مهارةً وقوةَ تحملٍ، وأعدادًا هائلة من القوات؛ لنشرها على هذه الحدود.

السكان: وهو عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكانًا متميزًا في المجتمع الدولي؛ حيث إن المستوى التعليمي والثقافي والأخلاقي والتقني الذي وصل له السكان، والتماسك الاجتماعي وسيادة التسامح بينهم، والترابط الروحي والمعنوي، كل ذلك يُشكل عامل قوة يجعل الدولة متفوقة وقوية، ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية، أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضًا.

القوة العسكرية: لا يستطيع أحد إغفال أو انتقاص الدور المهم والمؤثر الذي تلعبه القوة العسكرية في العلاقات الدولية، فبناء القوة العسكرية ضروري جدًّا لكل دولة؛ لكي

تحافظ على أمنها القومي، وتحمي مقدراتها، وتحقق أهدافها، وبه تُقاس أهمية الدولة وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية باعتبار ذلك عنصرًا فاعلاً ومؤثرًا.

ما تقدم من تعريف منهجي لمفهوم الدولة، هو بمثابة التعريف الكلاسيكي التقليدي لمعنى الدولة، وقد اختلف المعنى العملي لها خلال العقود القليلة الماضية؛ حيث تغير المعنى العام للدولة عمليًّا وواقعيًّا بتغير وتحوُّل السياقات التي فَرضت بدورها المراجعة النقدية لمفهوم الدولة، وهو الأمر الذي جعل المختصين (من علماء السياسة المقارنة) في متابعةٍ مستمرةٍ للمستجدات الحاصلة، خاصة ما أفرزته العولمة من تحديات، من ثمّ برزت ضرورةٌ ملحّةٌ لإعادة النظر في مرتكزات وخصائص بناء الدولة، فمثلاً الدولة اليوم – باعتبارها معنى واقعيًّا– ليست دولة مطلقة الصلاحية على إقليمها، أي إنها ليست ذات سيادة بالمطلق على إقليمها؛ لأن العلاقات الاقتصادية بين الدول وطبيعة التداخل في مفهوم وعمل المؤسسات والشركات العابرة للقارات فرض وجوده بقوة في خرق حدود وسيادة البلدان، مضافًا إليه الحجم الهائل للتدخل المالي والاقتصادي لمؤسسات دولية كبرى في سيادة البلدان، وهذا أول معيار يسقط من معايير سيادة الدول؛ سقط بالمعنى العملي، والبعد الاقتصادي.

فهذا المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة استقلال الدول من نير الاستعمار، كان يُراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن، وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، إلاّ أنّ مفهوم عملية بناء الدولة – الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة– ركَّز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرًا لتهديد الأمن والسّلم والاستقرار في العالم، وكذلك ركَّز على قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإصلاح السياسي والاقتصادي، ومن ثَمّ يتوجّب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسيًّا واجتماعيًّا، لتمكينها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي، فهندسة بناء الدولة – التي برزت بعد الحرب الباردة – صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم، والتي

انطوى انهيارها على بروز أخطار تُهدّد الأمن الدولي.

ثانيًا : المفهوم الحديث للدولة وعناصر بنائها:

في عالمنا المعاصر لم يعد مفهوم قوة الدولة يرتبط- فقط - بمساحة الدولة، وعدد سكانها، ومواردها الاقتصادية، وقوتها العسكرية، ومن دون التقليل من أهمية الميزات المذكورة، فإن عوامل قوة الدول في عصر الثورة العلمية التكنولوجية باتت أعقد وأوسع من ذلك بكثير؛ بل إنها حسب ما يرى الباحثون مستجدة ومتطورة ومتغيرة حسب الزمان والمكان.

ولعل أبرز المؤثرات في نشوء العوامل الجديدة المؤثرة في قوة الدولة هي تأثيرات العولمة؛ حيث أسهمت العولمة في تسارع وتوسُّع التأثير المتبادل بين الدول؛ مما جعله أكبر بكثير من ذي قبل، بحيث إن ما يحدث داخل دولة معينة باتت تأثيراته تبلغ دولاً أخرى، ومعنى ذلك أن مسارات العولمة هذه عززت من تآكل مجال سيادة الدولة الوطنية لصالح الدول الكبرى المهيمنة على وسائل العولمة (التكنولوجية والمالية والعلمية) ومساراتها، ويحصل ذلك خصوصًا في المجالات الاقتصادية، والسياسات المالية، وفي المجالين السياسي والأمني أيضًا .

ففي خضم التحولات الاقتصادية التي يشهدها عالم اليوم بفضل الثورة الصناعية الرابعة، وهي ثورة المعرفة التكنولوجية بتطبيقاتها المختلفة، وتأثيرات ذلك على الاقتصاديات الوطنية، يبرز الحديث عن العلاقة الارتباطية بين الاقتصاد والمجتمع؛ حيث إن الاقتصاد يسجل في كثير من الحالات معدلاً معقولاً من النمو دون أن ينعكس ذلك على أوضاع المجتمعات المحلية، الأمر الذي استوجب أن يكون هناك توطين للتنمية، ويقصد بذلك مشاركة أبناء المجتمعات المحلية في صياغة السياسات المؤثرة في حياتهم، من حيث نوعية المجال الاقتصادي ومشروعاته الإنتاجية، وآثارها على البيئة والخدمات والتنمية الاجتماعية.

إن الأثر المترتب على التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي أكبر من أن يتخيله الجميع، فعلى سبيل المثال حذر تقرير صادر عن جامعة أكسفورد من أنه سوف يتم استبدال

٣٥٪ من العمال فى بريطانيا، و٤٧٪ من العمال الأمريكيين بالروبوتات خلال العشرين عامًا القادمة، وهنا الطامة الكبرى حول مستقبل القوة العاملة والتوجه نحو ارتفاع مستويات نِسَب البطالة، وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية عديدة على أمن المجتمعات واستقرارها، وهو ما يتطلب أن تكون هناك وقفة جادة مع تأثيرات التكنولوجيا الحديثة على القوة العاملة.

ويعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مفهوم الحكم الرشيد (الصالح) بأنه هو ذاته مفهوم إدارة المجتمع والدولة، والذي يعني: ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتنظيم شئون الدولة بوصفها مجتمعًا وسلطات وإقليمًا جغرافيًّا، وتتمثل أبعاد الحكم الصالح في حكم القانون، والشفافية، والاستجابة، والمشاركة، والإنصاف، والفعالية، والكفاءة، والمساءلة، والتنمية، وذلك ضمن رؤية إستراتيجية مرنة ومتكاملة .

نحن اليوم أمام معنى جديدٍ لمفهوم الدولة يناقض معناها التقليدي؛ حيث إنَّ هندسة بناء الدولة الحديثة تتطلب فهمًا لمتغيرات الواقع العالمي، يتم فيه التركيز على البعد التنموي والاجتماعي والاقتصادي، ويقيس نجاحها أو فشلها بمقدار وحجم ونسب ما قامت به من خدمات وتنمية بشرية للمواطن، ومدى نجاح مؤسساتها السياسية في تفعيل دور مواطنها الفرد، وتوسيع قدرته على المشاركة الطوعية الكثيفة في البناء والتطوير والتنمية.

أي إنّ الدولة اليوم يجب أن تكون معنية بتطوير وتقوية مواقعها المؤسسية القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي لمواطنيها، وتأمين وجودهم المستقر والآمن؛ ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها، وهذا المعنى يُحيل إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع؛ للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل، وتكامل، وولاء، والتزام، ومشاركة، وتوزيع.

وهذا الاكتفاء الذاتي يحتاج لقوى محركة تستنهض الإمكانيات وتراكُم القدرات، وهذه القوى هي العقل والإرادة المستقلة المتحررة من القيود والضغوط والمصالح الخاصة والأنانيات وحب الذات، إنها الفاعلية العقلية والعملية، المحتاجة لحاضنة مجتمعية تُوفِّر الأرضية التي تسعى في طريق التطور، وتؤمن وترعى أسس المجتمع وبنية الدولة، وهو ما يتطلب إيجاد شبكة حماية ذاتية للمجتمع، وهذه الشبكة تُوفِّر حماية طبيعية لأفراده ومكوناته

الأهلية والتاريخية، وكافة انتماءاته وتعبيراته وتكويناته الحضارية والأهلية والسياسية المتنوعة، فهي التي تشكل بمجموعها الإرادة الجمعية للمجتمع، وهي صاحبة المصلحة في بقاء الدولة وتطويرها.

وهذه الشبكة تضمن تحقيق هدف التطور وترعاه، وتواجه تحدياته الداخلية والخارجية، ولكن لا يمكن تثبيت وتدعيم هذه القوى والشبكة الحمائية -إذا جاز التعبير- من دون إعطاء فواعلها - وهم الناس والأفراد ومواقع المجتمع والتجمعات العاملة فيه- حقوقهم البديهية الأساسية، وتأمين مصالحهم، وتلبية متطلباتهم، والتوازن العادل بينهم في الحقوق والواجبات، وهذا العدل باعتباره قيمةً ومبدأً هو أهم ثابت من ثوابت ترسيخ الاستقرار في أي مجتمع وأي دولة؛ لأنّ الناس عندئذ يكون لهم مصلحة مطلقة في المحافظة على سلامة أوطانهم، واستقرار مجتمعاتهم استقرارًا حقيقيًّا .

ولا يمكن بناء علاقة سوية منتجة وشراكة فاعلة مثمرة بين الدولة -أي دولة- ومجتمعها، من غير أنْ يكون مجتمعها يملك تصورات ورؤى واقعية مستمدة من تفاعله الخاص مع قضايا الناس وتطلعاتهم وغاياتهم في العيش الكريم المستقر، لاسيما إذا تعلق الأمر بمسائل أحوالهم الشخصية التي تعد أهم المسائل والموضوعات ذات الصلة الوثيقة بحياتهم اليومية، قطعًا إن التنمية المجتمعية من هذا المنظور هي أولى ركائز وعوامل نجاح بناء الدول .

ثالثًا: دور الأسرة في بناء الدولة:

تنص المادة العاشرة من الدستور المصري على أنَّ (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها)، فالأسرة هي الكيان الأساسي والركيزة الأساسية التي يُبنى عليها المجتمع بناءً كاملاً، فهي اللبنة الأساس في بناء المجتمعات؛ حيث إنَّ قوة وضعف المجتمع تُقاس بتماسك الأسرة أو ضعفها، فالأسرة هي المسئولة عن إنشاء جيل يتحدد عليه نمو المجتمع، وتقدم الوطن وازدهاره .

ونظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه الأسرة في بناء المجتمعات والأوطان، فقد حرص رب العزة سبحانه وتعالى على أن يفصل في القرآن الكريم الأحكام التي تتعلق بالأسرة

وتنظيم العلاقات بين أفرادها، سواء الأزواج، أو الآباء والأبناء، أو حتى فيما بين أفراد العائلات أنفسهم من الأعمام والأخوال وأبنائهم، في حين جاءت العبادات في القرآن الكريم موجزة بذكر القواعد العامة المنظمة لها فقط، مع ترك الكثير من التفاصيل للرسول عليه الصلاة والسلام؛ ليوضحها لنا من خلال أفعاله وتصرفاته وأقواله .

كما أن قانون الأحوال الشخصية يُنْظَر إليه عالميًّا على أنه أحد أهم القوانين القائمة في الدولة؛ كونه على اتصال وثيق بحياة المواطنين ويومياتهم، فضلاً عن أنه الركيزة الأساسية التي تستند إليها الحكومات لبيان تفوقها وريادتها في تنظيم الأمور المدنية لمواطنيها.

ونحن من موقعنا هذا نسلط الضوء على هذا العنصر المهم من عناصر بناء الدولة، وهو الأسرة التي هي أداة التفاعل مع تطورات الدولة ومحور خططها وتنميتها، وبدون تنمية الأسرة، وحل أخص مشكلاتها، والتي تتعلق بالجانب الاجتماعي، تصبح أي برامج أو أهداف مجرد رؤى وتصورات نظرية لا تُصادف ترجمة على أرض الواقع، ويعد الطلاق من أبرز المشكلات والتحديات التي تواجه الأسرة، حيث إنه يعد من الأمور المنبوذة لدى المجتمعات على مختلف دياناتها وثقافاتها؛ لأنه يحمل في طياته كثيرًا من الأضرار التي تخيب آمال المجتمعات وتقدمها.

إن مسألة الطلاق لا تعد مشكلة اجتماعية وحسب، بل هي بمثابة قضية أمن قومي؛ ذلك أن تفكُّك الأسر بالطلاق يُعتبر سببًا رئيسًا لتفشي ظاهرة أولاد الشوارع، وهو ما يعني ضخ المزيد من المدمنين والمتطرفين والمتحرشين والفاشلين دراسيًّا إلى جسد المجتمع؛ لينخر فيه، فتتفكك الأسرة، ويتشرَّد الأبناء، ولا يجدون ملجأً سوى عالم الجريمة أو المخدرات، كما أن الطلاق ينجم عنه الكثير من المشكلات المتعلقة بحضانة الصغار وكفالتهم، والولاية المالية والتعليمية عليهم، ومشكلة حق السفر بالصغير المحضون، وغير ذلك من المشكلات الناجمة عن تفكك الأسرة نواة المجتمع.

وقد أكدت الشريعة السمحاء حق الطفل في النمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة، وفي جو من السعادة والمحبة والتفاهم، وحاجته إلى رعاية خاصة، وهو ما استلهمه وأخذ به إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام ١٩٢٤م، وإعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة

في نوفمبر ١٩٥٩م، والمعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذا الإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم، وبصفة خاصة في فترة الحضانة على الصعيد الوطني والدولي، وهو ما صار عليه أيضًا القانون المصري بالنص على أن (تكون لحماية الطفل ومصالحه الفضلى الأولوية في جميع القرارات والإجراءات المتعلقة بالطفولة، أيًّا كانت الجهة التي تصدرها أو تباشرها) (المادة ٣ /٢ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ م).

ولا شك أنَّ النتائج المترتبة على ارتفاع نسب الطلاق داخل الأسرة نتائج كارثية ذات تأثير جلل على المجتمع ككل، باعتباره أحد عناصر بناء الدولة القوية المتماسكة، إذ ليست هناك أي بدائل يمكنها أن تحل محل عطف الأم وحنانها، أو توجيه الأب ورعايته باعتباره النموذج والقدوة؛ حيث إن الأمومة أو الأبوة ليست وظيفة آلية يمكن أن تقوم بها أي هيئة تُوِّفر للطفل الغذاء والمأوى، وإنما هي علاقة إنسانية حميمة تبدل من معالم الشخصية لكل من الأم والأب والطفل.

إن المجتمع هو المتضرر الأكبر من مشكلة الطلاق، فالطلاق يبدأ بين زوجين، وتمتد آثاره على الأبناء والأقارب، لنصل في النهاية إلى المجتمع بأسره، وهو ما سيؤثر قطعًا على مسيرة التنمية في الدولة، وعلى قياس قدرتها وريادتها في تنظيم الأمور المدنية لمواطنيها، حيث إن عمليات إصلاح الدولة والبناء المؤسساتي تنجح عندما يستطيع المجتمع توليد الرغبة المحلية لإصلاح مؤسساته، وهو ما لا يتحقق إلا بنجاح الأسرة وتكاملها.

ويرى علماء النفس أنَّ الأسرة المتكاملة ليست تلك التي تكفل لأبنائها الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والصحية فحسب، بل هي الأسرة التي تهيئ لهم الجو النفسي الملائم أيضًا، ومن هنا فإن مجرد وجود الطفل في بيت واحد مع والديه لا يعني دائمًا أنه يحيا في أسرة متكاملة أو يلقى العناية الأبوية الكافية منهما؛ فالجو المستقر والمشحون بالعواطف له أثره الإيجابي على شخصية الطفل، وفي المقابل فإن الطفل تسوء حالته النفسية ولا يستطيع أن يتوافق مع الآخرين إذا كان يفتقد أهم عنصر في تنشئته؛ حيث إن التفاعل مع الأسرة من جانب الطفل ينعكس عليه سلبًا، ويكون عكسيًّا إذا أهمل من قبل الأبوين وأصبح ضائعًا تائهًا

بينهما، فيصاب باضطرابات في النمو الانفعالي والعقلي، كما أنه يتعرض لحالة من الكبت والضغوط التي تؤثّر على علاقاته الاجتماعية جراء تفكك أسرته.

إنَّ التوافق الأسري ليس منحة أو هبة بل هو كسب، ولا بد لضمان هذا الكسب من تعاون كل من الزوج والزوجة – في سعي حثيث– من أجل العمل على تحقيق أسباب التكيف، وتجنب دواعي الخلاف والنزاع والتشاحن، وزيادة عوامل وأسباب التوافق والانسجام الشاملة، والابتعاد عن الأسباب المؤدية إلى الطلاق؛ لما له من آثار سلبية وخيمة وكبيرة .

والحقيقة أنَّ المشكلة ليست بدايتها هي وقوع الطلاق، فالبحث عن أسباب وقوع هذا الطلاق في حدّ ذاته ربما يزيد المسألة تعقيدًا، أو ربما يعكس الأسباب الظاهرية، ولكن تبقى الأسباب الحقيقية هي التي لا يلتفت إليها أحد، وتظل محاولات البحث وإيجاد الحلول بعيدة عن أصل المشكلة، والتي قد تعود إلى المجتمع الذي تغيرت بعض عاداته وقيمه ومبادئه التي كان يُربى عليها الأجيال السابقة .

إنها مشكلة متشابكة تشترك فيها العديد من العوامل التي تعتبر هي الجوهر الحقيقي لهذه المشكلة، ولعل أبرزها هو عدم تربية الأبناء على تحمُّل المسئولية، وانتشار المخدرات، إضافة إلى ذلك التحول الاجتماعي القيمي الخطير، حيث أصبح هناك من يفضل البطالة ويترك مسئولية الإنفاق على الزوجة والأولاد، هذا بخلاف أنَّ مفاهيم تكوين الأسرة وكيفية تفادي المشاكل، ومفاهيم واجبات الزوج في التعامل مع الزوجة والعكس لم تعد موجودة، فلم يعد الرجل يتعامل بمفهوم الرجولة، ولم تعد الزوجة كذلك تفهم دورها وواجباتها، بل الأكثر من ذلك انعدام النصيحة العاقلة؛ فحتى الجيل السابق من الأمهات والآباء لم يعد لديهم حكمة الأجداد في لمّ شمل الأسرة، وتصغير الخلافات الزوجية التي قد تصل إليهم؛ لتفادي ريح المشاكل حتى تهدأ.

إن قراءة أبعاد المشكلة تكشف أن هناك أسبابًا متكررة لوقوع الطلاق، منها عدم المعرفة الحقيقية بين الزوجين – في السنوات الأولى– بأصول العلاقة الأسرية، وكذلك عدم معرفة الحقوق والالتزامات التي ترتبت على عقد الزواج، وربما أرجع الكثيرون من

الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الأسباب المباشرة أو الظاهرية للطلاق إلى اتخاذ القرارات السريعة بالزواج دون دراسة حقيقية للطرف الآخر، لذلك يحدث الطلاق بنفس سرعة الزواج، كما أنَّ العديد من التقارير لفتت إلى أن ذلك التطور التكنولوجي قد أثر بشكل سلبي على التواصل بين أفراد المجتمع بشكل عام، وترك بصماته الكارثية على الأزواج بشكل خاص.

مما سلف يتضح أن تلك المشكلة شائكة، وأنَّ أسباب وقوع الطلاق- حتى على مستوى الأسباب الظاهرية- قد اختلفت كثيرًا عما كانت عليه في الماضي، وهو ما يدعونا إلى العمل لإعادة بث القيم الأخلاقية، وإعادة النظر في منظومة التشريعات التي تحكم مسائل الأسرة؛ لتتلاءم مع ما طرأ على المجتمع من تغيير في منظومة هذه القيم، والتشديد على أهمية التوعية للمقبلين على الزواج، وضرورة وضع إطار مؤسسي يضمن جودة تقديمها وآليات تنفيذها بصورة محكمة .

فعلى الدول بأجهزتها المختلفة، والمجتمعات بمؤسساتها المتنوعة، والأسرة بأفرادها كافة، أن يعوا جميعًا أنَّ الطلاق باعتباره قضية مجتمعية ذات تداعيات خطيرة ومتعددة، لا يمكن معالجته من خلال لقاءات وحوارات فقط، وإنما عن طريق القيام بإعداد الدراسات والأبحاث التي ترصد أسباب المشكلة، وتحلل جذورها تحليلاً علميًّا دقيقًا، حتى يكون العلاج مناسبًا في الوقت وفي المضمون.

من أهم التوصيات

* * *

١- حتمية تشكيل لجنة لوضع قانون شامل متكامل للأسرة، ينظم أحكامها بما يتوافق مع نسيجها، تقتبس أحكامه من المصادر الفقهية المتعددة مما تراه أنفع للأسرة، وأقرب إلى روح العصر.

٢- تشديد العقوبة على من يمتنع عن توثيق إشهاد طلاقه، حيث إنه طبقًا لنص المادة ٢٣ مكرر من قانون الأحوال الشخصية [1] : (يعاقب المُطَلِّق بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر، وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا امتنع عن توثيق إشهاد طلاقه لدى الموثق المختص خلال ثلاثين يومًا من إيقاع الطلاق. طبقًا لحكم المادة (٥ مكرر) من ذات القانون، وهذه العقوبة ضئيلة ولا تتناسب مع مقدار الآثار الاجتماعية والنفسية التي تترتب على مخالفة هذا الالتزام القانوني والأخلاقي، وهو ما نرى معه ضرورة تشديد العقوبة المقررة على هذا الفعل؛ لتصل إلى عقوبة السجن، فضلاً عن توقيع غرامة تهديدية عن كل يوم تأخير تأخره المطلق- بدون عذر- عن توثيق طلاقه لدى المأذون أو الموثق المختص .

الهوامش :

(١) القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥م.